

كويتي عيراق
داد كاي بالاي نيبتتحيادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٨/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٩/٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النفشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعي -/ جاسم كاظم عشم - وكيله المحامي علي حسين ثامر.
التميز عليه - المدعي عليه -/وزير الداخلية/إضافة لوظيفته - وكيله المقدم الحقوقي حسين فخري والملزم الحقوقي اسماعيل احمد.

الإدعاء

ادعى وكيل المدعي أمام محكمة القضاء الإداري بان المدعي عليه/إضافة لوظيفته / وكالة الوزارة للشؤون الإدارية اصدر أمره الإداري المرقم (٢٤٠٣٠) في ٢٤/١١/٢٠١١ يقضي بإحالة المدعي على التقاعد استناداً لأحكام الفقرة (٥) من المادة (٢٠) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ المعدل وقد تبين به المدعي بتاريخ ٢٠١٢/١/١٧، وان قرار إحالة موكله على التقاعد غير صحيح ومخالف لحكم القانون ذلك ان قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ الذي استند المدعي عليه /إضافة لوظيفته عليه بإحالة المدعي على التقاعد قد تم إلغائه بموجب أحكام المادة (٨٧) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ النافذ اعتباراً من ٢٠١١/١/١، وان موكله ضابط برتبة لواء وهو معين بموجب مرسوم جمهوري لايحال على التقاعد إلا بأمر ديواني صادر عن رئيس الوزراء وبإقتراح من الوزير المختص طبقاً لأحكام المادة (٤) من القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ ولا صلاحية لوكيل وزير الداخلية للشؤون الإدارية بإحالة موكله على التقاعد، وانه لا تتوفر شروط الإحالة على التقاعد بموكله لأنه لم يبلغ سن (٦٣) من العمر وهو من مواليد ١٩٥٨/٣/١ ولم يقدم طلب



كو٧مارى عىراق
داد كاي بالآى نى٧٧٧٧٧٧

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٨/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

لإحالته على التقاعد ولا توجد أسباب جدية لإحالة موكله على التقاعد . تظلم المدعى لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته في ٢٠١١/١/١٧ وقد رد التظلم بموجب وزارة الداخلية/وكالة الوزارة للشؤون الإدارية والمالية/ المديرية العامة لإدارة الموارد البشرية/مديرية إدارة التقاعد/قسم نقاعد الضباط المرقم (٨٣٣٧) في ٢٠١٢/٢/١٨ . أقام المدعى دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٠ طالباً الحكم بإلغاء الأمر الصادر من المدعى عليه/إضافة لوظيفته المرقم (٢٤٠٣٠) في ٢٠١١/١١/٢٤ ، ونتيجة المرافعة الحضورية العننية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٣ وبعدد الاضطرارة (٢٠١٢/ق/٦٤) الحكم بمررد دعوى المدعى . طعن وكيل المميز (المدعى) بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لالحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٨/٧ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه ذلك لان المدعى (المميز) كان قد أحيل على التقاعد بالأمر الإداري المرقم (٢٤٠٣٠) في ٢٠٠٥/١١/٢٢ (وليس في ٢٠١١/١١/٢٤ كما ورد في عريضة الدعوى) وان أحالته على التقاعد جرت استناداً للمادة (٥/٢٠) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ الذي كان نافذاً وقت إحالة المدعى على التقاعد ولا يسري بحقه قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ الذي صدر وتنفذ بعد ست سنوات من أحالة المذكور على التقاعد . وحيث ان طلب المدعى ضمن تظلمه المؤرخ ٢٠١١/١/١٧ بإلغاء قرار إحالته على التقاعد وإعادةه الى الخدمة غير وارد لعدم حاجة الوزارة إليه ولوجود ترهل في الرتب العليا . وهذا من الأمور التقديرية التي تعود للوزارة المدعى عليها وعليه قرر تصديق الحكم المميز

كوٲماری عیراق
داد كای بالآی نیٲتیحادی



جمهوریة العراق
المحكمة الاتحادیة العلیا

العدد: ١٢٨/اتحادیة/تمییز/٢٠١٢

ورد الاعتراضات التمییزیة وتحمیل التمییز رسم التمییز وصدّر القرار
بالاتفاق فی ٢٠١٢/٩/٩ .

مدحت المحمود
رئیس المحكمة الاتحادیة العلیا